الأمم المتحدة

A/68/692–S/2013/772

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
27 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٤٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إليكم من محمد دانا ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. خالد **شفيق**
الممثل الدائم

080114 060114 13-63495 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل الإدارة القبرصية اليونانية في اللجنة الثالثة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في إطار البند ١٦٩ (ب) المعنون ''تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية'' وهو البيان الذي يتضمن ادعاءات باطلة على الجمهورية التركية لشمال قبرص وعلى تركيا. وحيث أن الجانب القبرصي اليوناني يتحين الفرص في كل مناسبة تثار فيها مسألة قبرص على الصعيد الدولي لتشويه الحقائق في هذا الصدد، لم أجد مفرا من الرد كتابة لوضع الأمور في نصابها.

فعلى امتداد السنين التي أعقبت تدمير القبارصة اليونانيين في عام ١٩٦٣ لجمهورية قبرص التي أقيمت على الشراكة في عام ١٩٦٠، تمكن الجانب القبرصي اليوناني من تضليل المجتمع الدولي وتصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة ''غزو'' و ''احتلال'' مع التعتيم على المعاناة والعزلة الجائرة اللتين فرضتا على الشعب القبرصي التركي لعقود من الزمان. فالجانب القبرصي اليوناني لا يزال ممعنا في تشديد القيود التي فرضها على القبارصة الأتراك، في مجالات شتى من قبيل التجارة والسفر والمشاركة في المسابقات الرياضية والمناسبات الثقافية والبرامج التعليمية، في انتهاك لأبسط حقوقهم الإنسانية ولا يزال يعيق جميع الجهود التي تبذلها أطراف شتى للتخفيف من وطأة تلك الحالة. والواقع أنه ما من قرار من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن قبرص يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في عام ١٩٧٤ الذي تم بناء على المادة ٤ من معاهدة الضمان المبرمة عام ١٩٦٠ بأنه ''غزوا'' أو ينعت وجود القوات التركية بعد ذلك في الجزيرة بأنه ''احتلالا''. فما تلك الادعاءات إلى محض افتراء يهدف الجانب القبرصي التركي من ورائه إلى طمس معالم القضية بما يخدم مصالحه. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى البيان الذي أدلى به في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، الأسقف مكاريوس زعيم القبارصة الأتراك آنذاك، أمام مجلس الأمن، واتهم فيه اليونان صارحة، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها. وملاحظاته هذه التي جاءت بعد أربعة أيام فقط من الانقلاب القبرصي اليوناني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ مدونة في سجلات الأمم المتحدة وتغنينا عن مزيد من الإفاضة في هذا الصدد.

وخلال السنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٤، وهي فترة تعَّمد الممثل القبرصي اليوناني تجاهلها، مارس القبارصة اليونانيون بمعاونة وتشجيع من اليونان، التطهير العرقي والإرهاب والطغيان ضد القبارصة الأتراك الأبرياء وكل ذلك تحت مسمى ''الضم Emosis'' (أي ضم

الجزيرة إلى اليونان). وأقل ما يمكن أن توصف به محاولة المسؤولين القبارصة اليونانيين إغفال المحنة التي عاشها القبارصة الأتراك على امتداد ١١ عاما هو أنها محاولة فاضحة تكشف عن نفاقهم الشديد وإحجامهم التام عن إبداء أي ندم أو اتخاذ موقف يفضي إلى المصالحة.

والواقع أن الجانب القبرصي اليوناني رفض حتى الآن جميع خطط التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة، بما فيها خطة عنان التي طرحت عام ٢٠٠٤، وتخص الجانب القبرصي اليوناني بمزايا ملموسة على حساب الشعب القبرصي التركي. ومع ذلك لا يزال لدى الجانب القبرصي اليوناني الجرأة على الشكوى من الوضع القائم حاليا في الجزيرة. وفي هذا الصدد، تحضرنا الملاحظات التي أبداها آنذاك الأمين العام للأمم المتحدة على إثر رفض الجانب القبرصي اليوناني لخطة عنان، حيث قال:

”إن رفض الناخبين القبارصة اليونانيين لهذه الخطة يعد نكسة كبرى. إذ أن ما تم رفضه كان يشكل الحل في حد ذاته وليس مجرد تصميم. ذلك أنه أهدرت فرصة سانحة ليستفيد منها القبارصة اليونانيون من أجل تحقيق أهداف ما فتئ يجري السعي إليها منذ عقود، بما فيها إعادة توحيد قبرص، وعودة رقعة كبيرة من الأراضي، وعودة معظم المشردين إلى بيوتهم (بمن فيهم ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠ من الأفراد تحت إدارة القبارصة اليونانيين)، وانسحاب جميع القوات التي لا تسمح المعاهدات الدولية بوجودها، ووقف المزيد من الهجرة التركية، وعودة عدد من ’المستوطنين‘ إلى تركيا (إن كانت الأرقام القبرصية اليونانية صحيحة). والنتيجة هو بقاء الوضع الراهن على حاله، وهو الوضع الذي يعتبره مجلس الأمن وضعا غير مقبول“. (تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، S/2004/437، الفقرة ٨٣).

وجدير بالذكر أن ادعاءات الممثل القبرصي اليوناني بشأن ما يسمى بالتغيير الديمغرافي في الجمهورية التركية لشمال قبرص من خلال ”الاستيطان غير القانوني“ هي أيضا عارية تماما من الصحة وما هي إلا عنصر واحد من عناصر حملة التضليل والدعاية المستمرة التي يشنها الجانب القبرصي اليوناني بهدف تشويه الواقع والحقائق في قبرص. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي يتم من خلالها الحصول على الجنسية في شمال قبرص مماثلة للإجراءات المتبعة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وتجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية سمحت، وفقا لتشريعاتها بإعادة توطين آلاف من المهاجرين ليسوا من القبارصة اليونانيين وبتشغيلهم في جنوب قبرص وذلك بالإضافة إلى مواطنيها المنحدرين من اليونان.

وجدير بالذكر في هذه السياق، أن الجمهورية التركية لشمال قبرص كانت قد أجرت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تعدادا للسكان شارك فيه ٧ خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتبين من نتائج ذلك التعداد أن عدد السكان المقيمين فعليا في شمال قبرص يبلغ ٢٥٧ ٢٨٦ نسمة. ويستدل من هذه النتيجة على أن عدد السكان زاد منذ التعداد السابق الذي أجري في عام ٢٠٠٦ وأُحصي فيه ٦٤٤ ٢٥٦ نسمه، بنسبة ١١,٥ في المائة (خلال فترة تربو على ٥ أعوام). وعقب تعداد السكان في الشمال أبدى ممثلو الأمم المتحدة ارتياحهم للنتائج وللمنهجية المتبعة في تعداد السكان وللشفافية التي اتسم بها وللطريقة التي أجري بها عموما.

وبالمثل أُجري أيضا تعداد للسكان في جنوب قبرص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أفادت نتائجه بأن عدد السكان يبلغ ٤٠٧ ٨٤٠ نسمة بزيادة نسبتها ٢١,٩ في المائة عن نتائج التعداد السابق الذي أجري في عام ٢٠١١ وأحصي فيه ٥٦٥ ٦٨٩ نسمة. وبمقارنة هذه النتائج يتبين أن عدد سكان الشعبين قد ازداد بالنسبة والتناسب مما يدحض مزاعم القبارصة اليونانيين المتواترة القائلة بأنه تم نقل سكان إلى شمال قبرص من تركيا أو أماكن أخرى.

وعلى المنوال نفسه، وخلافا لما يدعيه الممثل القبرصي اليوناني، يرجع تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص إلى ماض بعيد، وبموازاة ذلك نشأت مسألة ''اللاجئين'' أو ''المشردين داخليا'' مع فقدان ربع السكان القبارصة الأتراك المأوى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ حيث اضطروا إلى الفرار للنجاة بأرواحهم من الهجوم القبرصي اليوناني. والحقيقة أن الكثير من القبارصة الأتراك وكذلك القبارصة اليونانيين شردوا في عام ١٩٧٤ من جراء الانقلاب اليوناني وتبعاته. إلا أنه من الصحيح أيضا أن مسألة المشردين سويت من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي توصل إليه الجانبان في الجولة الثالثة من المحادثات التي جرت في فيينا في عام ١٩٧٥. ولقد نفذ ذلك الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وهي وقائع مدونة ومثبتة في وثائق الأمم المتحدة الصادرة في هذا الصدد (S/11789 المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ و S/11789/Add.1 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥).

وفيما يتعلق بما يسمى ''بالجيوب'' في الجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أذكر الممثل القبرصي اليوناني أن أول من استخدم تعبير ''جيب'' هو الأمين العام وكان ذلك لوصف محنة القبارصة الأتراك في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، حيث حاصرهم القبارصة اليونانيون في جيوب صغيرة متناثرة في مختلف أنحاء الجزيرة. وكان

مجموع مساحة الجيوب القبرصية التركية لا تتجاوز ٣ في المائة من مساحة أراضي قبرص. ومنذ عام ١٩٧٤ والجانب القبرصي اليوناني يحاول اقتباس هذا التعبير ليصور زيفا الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص لأغراض دعائية صرفة.

والواقع أن القبارصة اليونانيين الذين اختاروا البقاء في شمال قبرص بعد اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي أبرم عام ١٩٧٥ يتمتعون بكل ما يتمتع به مواطنو الجمهورية التركية لشمال قبرص من حقوق وحريات. فهم يتساوون في الأحوال المعيشية مع القبارصة الأتراك من سكان المنطقة التي يقطنونها. أما القبارصة اليونانيون الذين اختاروا على امتداد السنين العبور إلى جنوب قبرص فقد أجرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص معهم جميعا حصريا مقابلات أكدت على إثرها أن الانتقال كان طوعا لا نتيجة لأي سياسات أو قيود قمعية. وعلى الرغم من هذه الحقائق المسجلة، تعمد الإدارة القبرصية التركية إلى استغلال وجود القبارصة اليونانيين المقيمين في الجمهورية التركية لشمال قبرص كأداة دعائية للتشهير بالسلطات القبرصية التركية وتركيا.

وتجدر الإشارة أيضا، في هذا السياق، إلى أن الجانب القبرصي التركي هو الذي أقدم على مبادرة هامة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقام من جانب واحد بفتح الحدود أمام عمليات العبور بين شمال قبرص وجنوبها.

وكانت هذه المبادرة خطوة جريئة من الجانب القبرصي التركي نحو تهيئة المناخ اللازم للمصالحة ولقد أثبت الجانب القبرصي التركي حسن نواياه مرة أخرى بعد ذلك حيث سمح بفتح بوابة يزيليرماك ليمنيتيس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إضافة إلى المعابر الموجودة بالفعل. ومن المعروف لجميع الأطراف المعنية أن فتح بوابة يزيليرماك ليمنيتيس قد أتاح للقبارصة اليونانيين الذين يعيشون جنوبي نيقوسيا سهولة الحركة حيث يمكنهم العبور مباشرة من مكان إقامتهم إلى شمال قبرص والجانب القبرصي التركي على استعداد أيضا لفتح معبر أبليكي، وهو موضوع جرى بحثه مع اللجنة الفنية المختصة. وإننا ندعو الجانب القبرصي اليوناني إلى اتباع نهج إيجابي مماثل حيال هذه المسألة وإفساح المجال لفتح المعبر المذكور.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة المعنية بالمفقودين، أود أن أكرر تأكيد التزام الجانب القبرصي التركي بالعمل الذي تضطلع به اللجنة وفقا للولاية التي اتفق عليها الجانبان تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وبفضل الالتزام والتعاون الخالصين من جانب السلطات التركية لشمال قبرص، عثرت اللجنة، في آب/أغسطس ٢٠١٢، على

رفات ١٠١٢ شخصا، بعد القيام بعمليات استخراج جثث في ٨١٤ موقعا على جانبي الجزيرة. وحتى الآن، جرى بنجاح استخراج رفات ٣٥٩ شخصا من القبارصة اليونانيين ورفات ١١٦ شخصا من القبارصة الأتراك وتحديد هويات أصحابها وإعادتها إلى أسرهم. وتماشيا مع موقف الجانب القبرصي الإيجابي المتعاون والأهمية التي يوليها لعمل اللجنة، تبرعت وزارة خارجية الجمهورية التركية لشمال قبرص للجنة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بمبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠ دولار.

وعلى الرغم من المبادرات التي يتخذها الجانب القبرصي التركي والموقف الإنساني الذي يتحلى به في نهجه وفي تعامله مع مسألة الأشخاص المفقودين، دأب الجانب القبرصي اليوناني منذ فترة طويلة على انتهاج سياسة لتسييس المسألة من خلال طرحها في محافل دولية مثل البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد ذكرتم في تقريركم المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ المقدم إلى مجلس الأمن عن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2013/392) أنكم ”تعتمدون على دعم جميع الأطراف للحفاظ على الطابع غير السياسي والمشترك بين الطائفتين لعمل اللجنة“. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجانب القبرصي اليوناني طالما حاول أن يتجاوز اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين بهدف تحقيق مزايا سياسية بناء على قرارات انفرادية. فإن محاولة ممثل القبارصة اليونانيين لأن يسيس مسألة المفقودين ما هي إلى مؤشر آخر على أن الأولوية الرئيسية للجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بهذه المسألة الإنسانية ليست أن يضع حدا لمعاناة أسر المفقودين على جانبي الجزيرة، وإنما أن يتمادى في استغلالها كأداة للدعاية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أيضا إلى قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ففي القرار المذكور، خلصت المحكمة إلى أن ٤٩ طلبا من الطلبات التي قدمها أقارب المفقودين من القبارصة اليونانيين ضد تركيا لم تُقبل. وهذا القرار يعزز موقف الجانب القبرصي التركي القائل بأن مسألة الأشخاص المفقودين في قبرص لا يمكن حلها إلا في إطار اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين.

وفيما يتعلق بإمكانية دخول المناطق العسكرية في الشمال، وهو الأمر الذي عُرِض بشكل مغلوط في بيان ممثل القبارصة اليونانيين، تجدر الإشارة إلى أنه تم التصريح بإجراء حفريات في أكثر من ٢٣ موقعاً عسكرياً حتى الوقت الراهن. وقد مُنِح الإذن في عام ٢٠١٢ باستخراج بعض الجثث في مناطق عسكرية في منطقة هاسبولات (ميا ميليا باليونانية)، ومُنِح الإذن أيضاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بإجراء حفريات في مناطق عسكرية في منطقة قِلِج أرسلان (قرية كونديمينوس)، حيث عثر فريق البحث الذي يضم أعضاء من الطائفتين التابع

للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين على رفات ستة من المفقودين وقام باستخراجها. وفي الآونة الأخيرة مُنِحَت اللجنة مرة أخرى، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، إذناً بدخول منطقة عسكرية تقع شمال السجن المركزي بالقرب من مدينة نيقوسيا. وهذه الحقائق تكذِّب المزاعم القبرصية اليونانية بأن دخول المناطق العسكرية في الشمال محظور. وبالنظر إلى أن هناك حوالي ٢٠٠ من المقابر غير العسكرية (المدنية)، فلا غرابة أن يُسمَح بدخول المناطق العسكرية، المحظور دخولها على أي شخص بخلاف أفراد الجيش في كل بلد من البلدين، على أساس كل حالة على حدة.

وفيما يتعلق بادعاء ”الانتهاكات المنهجية للحق في التعليم للطلاب المحصورين“ في شمال قبرص، جدير بالذكر أن الجانب القبرصي التركي اتبع دائماً نهجاً إيجابياً تجاه الاحتياجات التعليمية للقبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال، وقام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تماشياً مع هذا المفهوم، وإضافة إلى المدرسة الابتدائية القائمة التي تعمل في كارباز على مدى أكثر من ثلاثة عقود، بفتح مدرسة ثانوية للطلاب القبارصة اليونانيين المقيمين في تلك المنطقة، بما يتيح للطلاب استكمال تعليمهم دون انقطاع أو اضطرار إلى الابتعاد عن عائلاتهم سعياً لإنهاء تعليمهم الثانوي. وبالتالي، فإن الأطفال القبارصة اليونانيين المقيمين في شمال قبرص لديهم مدارسهم الابتدائية والثانوية الخاصة بهم ويتلقون التعليم على يد معلمين قبارصة يونانيين يطبقون نفس المنهج الدراسي المتبع في جنوب قبرص. وفي واقع الأمر أن المعلمين القبارصة اليونانيين المذكورين يُعيَّنون من قبل السلطات القبرصية اليونانية المعنية، بموافقة السلطات في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وينبغي التأكيد أيضاً على أن قرار تحديد المنهج الدراسي لهذه المدرسة متروك لخبراء التعليم القبارصة اليونانيين، المسؤولين أيضاً عن اختيار المعلمين.

ومن ناحية أخرى، ما زال الجانب القبرصي اليوناني يحجم عن الوفاء بالتزامه وواجبه المتعهد به منذ أمد طويل بفتح مدرسة ابتدائية تركية في مدينة ليماسول، وذلك لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال القبارصة الأتراك الذين يعيشون في جنوب قبرص. وغني عن القول، فإن حق أي شخص في التعليم بلغته الأم إنما هو حق من حقوق الإنسان الأساسية التي تنص عليها المذاهب الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المقابلات التي أجرتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مع أسر الأطفال القبارصة الأتراك المقيمين في ليماسول في عام ٢٠٠٤ تبين وجود حجم كبير من الطلب فيما بين القبارصة الأتراك على إنشاء مدرسة منفصلة للقبارصة الأتراك.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الأمين العام آنئذ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/411 و Corr.1) شدد على أن الجانب القبرصي اليوناني أرسل تعهداً مكتوباً إلى الأمم المتحدة بفتح مدرسة قبرصية تركية في ليماسول. ورغم انقضاء ما يقرب من ٢٠ عاماً على صدور ذلك التقرير، ما زالت الإدارة القبرصية اليونانية لم تتخذ بعد أي مبادرة نحو فتح مدرسة قبرصية تركية في الجنوب.

وفيما يخص المزاعم المتعلقة بما يسمى تدمير التراث الثقافي في شمال قبرص، أود أن أؤكد أن حماية التراث الثقافي في الجزيرة أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للجانب القبرصي التركي، حيث إن التراث الثقافي لقبرص، سواء في الشمال أو في الجنوب، ينبع من الثقافات المتنوعة والغنية، ومن الحضارات التي سكنت الجزيرة على مر التاريخ، وهو تراث مشترك للإنسانية جمعاء بغض النظر عن مصدره، وينبغي حمايته والحفاظ عليه.

وفي هذا الصدد، قامت السلطات لدينا، منذ عام ٢٠٠٦، بترميم ١٥ كنيسة يونانية أرثوذكسية، كما نُفِّذَت مشاريع ترميم أخرى للكنائس والمساجد والأديرة والآثار الأخرى، بالتعاون مع برنامج الشراكة من أجل المستقبل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة العمل والتعاون من أجل بناء الثقة التابعة للبرنامج الإنمائي. وجار حالياً تنفيذ أعمال ترميم في بعض الكنائس والأديرة الأخرى بدعم من مبادرة العمل والتعاون من أجل بناء الثقة ومن حكومة الولايات المتحدة. ففي العام الماضي وحده، أنفقت سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار على مشاريع ترميم التراث الثقافي، إضافة إلى الأموال التي وفرها الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة القبرصية اليونانية التي تظهر نفسها بوصفها نصيرة الحفاظ على التراث الثقافي، تعكف منذ عام ١٩٦٣ على اتباع سياسة طمس جميع معالم التراث التركي الإسلامي في قبرص. فخلال الفترة المأساوية بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، دمّر القبارصة اليونانيون مساجد وأضرحة وأماكن مقدسة أخرى في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة، كما تعرضت مساجد وأضرحة وأماكن مقدسة أخرى في ١٠٣ قرى في أنحاء الجزيرة للإتلاف أو التدمير. وتشمل أحدث الأمثلة على أعمال تدنيس التراث التركي الإسلامي في جنوب قبرص الهجمتين اللتين شنتا على مسجد دنيا في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، و مسجد كوبرولو في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

واليوم، أصبحت غالبية المساجد في الجنوب إما مغلقة أو في حالة سيئة للغاية مما يجعلها غير صالحة لإقامة شعائر الصلاة فيها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن السياسة القبرصية اليونانية المتبعة لصيانة المساجد في جنوب قبرص تقتصر على المعالم الأثرية في قلب المدن الرئيسية والمناطق السياحية. وأصبح الدمار أو الإهمال مآل عشرات المساجد

في المناطق النائية والريفية أو الجبلية في جنوب قبرص، مثل مسجد إيفريتو، ومسجد جركس، ومسجد فينيقية، ومسجد دنيا، على سبيل المثال لا الحصر.

وأكدت دراسات ميدانية أجراها مؤخراً الخبراء لدينا والمعلومات التي تم جمعها من القبارصة الأتراك الذين يزورون الجنوب أن من أصل ما يزيد على ١٣٠ مسجداً في جنوب قبرص، تلاشى ٣٢ منها هكذا بكل بساطة، في حين أصبحت غالبية ما تبقى منها في حالة سيئة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن جميع المصنفات الثقافية والدينية التي يمكن حملها من هذه المعالم الأثرية، وهي عبارة عن مئات المخطوطات القرآنية، وسجادات الصلاة، وحوامل القرآن، وبعض الأيقونات الإسلامية، إما دُمِّرَت أو نُهِبَت.

وجدير بالذكر أيضاً أنه في الوقت الذي يشير فيه ممثل القبارصة اليونانيين إلى تقرير السيد هاينر بيليفيلدت، المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي نشره مجلس حقوق الإنسان في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/HRC/22/51/Add.1)، فإنه لم يكلف نفسه أن يذكر أي شيء على الإطلاق عن النتائج التي توصل إليها المقرر الخاص بشأن الظروف المزرية للتراث التركي الإسلامي الذي يقع في جنوب قبرص، ولا عن التجاهل التام لاحتياجات المسلمين الذين يعيشون في الجنوب فيما يتعلق بعبادتهم. وفي التقرير المذكور، استفاض المقرر الخاص بشأن مسألة تدمير أكثر من ٣٠ مسجداً وبشأن عدم كفاية التمويل اللازم لصيانة المساجد والمقابر في الجنوب، كما أوضح في الفقرة ٥٤ ما يلي:

”رأى المقرر الخاص إحدى المقابر الإسلامية التي تفتقر الحد الأدنى من الهياكل الأساسية – مثل الماء الجاري لغسل جثامين المتوفين – اللازمة للدفن بكرامة وفقاً للطقوس والأصول الدينية. ويعد أيضاً دخول بعض المساجد مشكلة، حيث لا تُفتَح أبوابها للمصلين إلا أيام الجمعة. ووردت إفادات بأن الأهالي لا يمكنهم دخول هذه المساجد في الأيام الأخرى حتى إذا رغبوا في العبادة أو القيام ببعض أعمال الإصلاح بأنفسهم. ووردت إفادات بإقامة كشك بجانب المسجد يبيع مشروبات كحولية وبوقوع حوادث قام فيها السكارى بتحطيم نوافذ المسجد. وعلاوة على ذلك، فإن الأوقات الحالية التي تُفتَح فيها أبواب مسجد ”هالة سلطان التقي“ في لارناكا، وهو مسجد مصنف كأحد المعالم الأثرية، تحد من قدرة المصلين على دخوله في أي وقت، بمن فيهم الإمام، وتمنع المسلمين من أداء الصلاة بانتظام خمس مرات في اليوم في هذا الموقع الديني“.

وجدير بالذكر أيضاً في هذا السياق أن اتفاق ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ الذي توصل إليه الجانبان القبرصي اليوناني والقبرصي التركي مهد الطريق لإنشاء اللجنة الفنية المعنية

بالتراث الثقافي، ضمن لجان أخرى، التي أعطت دفعة قوية لجهود حماية التراث الثقافي الغني والمتنوع في الجزيرة.

وفيما يتعلق بترميم دير أندراوس الرسول ''أبوستولوس أندرياس'' الواقع في شمال قبرص، اتخذ الجانب القبرصي التركي مبادرة، وأعلن في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أن السلطات القبرصية التركية مستعدة لتوفير التمويل للمشروع. وبالفعل، حققت هذه المبادرة نتائج فورية، وبعد فترة وجيزة من هذا الإعلان، أُعلِن في بيان مشترك بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أصدرته اللجنة الفنية ومبادرة الشراكة من أجل المستقبل التابعة للبرنامج الإنمائي، أنه تم توقيع بروتوكولين مع الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وإدارة الأوقاف القبرصية التركية لإعداد اتفاق شراكة للمانحين المتعددين لأغراض ترميم دير ''أبوستولوس أندرياس''، بما يمثل ''إنجازاً هاماً في جهود التعاون بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك للحفاظ على تراثهم الثقافي'' وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تم توقيع على الاتفاقية المتعلقة بمشروع الترميم المذكور بين الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية اليونانية وإدارة الأوقاف القبرصية التركية والبرنامج الإنمائي. ووفقاً للاتفاق، تشترك الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية اليونانية وإدارة الأوقاف القبرصية التركية في تمويل مشروع الترميم (٢,٥ مليون يورو لكل منهما)، ويتوقع أن يبدأ في المستقبل القريب.

واستناداً إلى هذه الخلفية، يتضح جلياً أن التصريحات التي أدلى بها ممثل القبارصة اليونانيين وتنطوي على تشهير بتركيا لا تدعمها الحقائق القانونية والتاريخية في الجزيرة. ومن ثم، فبدلاً من كيل اتهامات لا أساس لها من الصحة لتركيا بهدف تقمص دور الضحية في قبرص، من باب إدراك أن الجهة النظيرة هي الجانب القبرصي التركي، يجدر بالإدارة القبرصية اليونانية أن تعود إلى طاولة المفاوضات دون مزيد من التأخير ودون أي شروط مسبقة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة عادلة ودائمة في قبرص في إطار مساعيكم الحميدة.

وأرجو ممتناً بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية
لشمال قبرص